



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثامن والثلاثون

مراكش، المغرب ٢٠ - ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل نظامية

تقرير الأمانة التنفيذية عن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (يشمل الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى آذار/مارس ٢٠١٩)

تمهيد

يشمل هذا التقرير السنوي الذي يُقدّم إلى الدورة الثانية والخمسين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى آذار/مارس ٢٠١٩. ويسلط التقرير الضوء على بعض النتائج الرئيسية التي تحققت خلال السنة الماضية في تنفيذ برنامج عمل اللجنة المنقح للفترة ٢٠١٨ - ٢٠١٩ في المجالات المواضيعية التي تتسق مع التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجه البلدان الأفريقية.

ففي عام ٢٠١٨، حققت اللجنة إنجازات كبيرة في مجال تحقيق وعدها بإضفاء القيمة على دعم الأولويات الإنمائية للدول الأعضاء على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. وقد أقرت الدورة الحادية والخمسون لمؤتمر الوزراء إصلاحات اللجنة التي تهدف إلى جعل المنظمة أكثر استجابة للاحتياجات المتنامية في القارة ووافقت على تلك الإصلاحات. وسيتعين على اللجنة تقديم أفكار والقيام بأعمال من أجل تمكين أفريقيا وتحقيق تحولها، مسترشدة في ذلك بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، على أن تعمل وفق التوجهات الاستراتيجية الخمسة التالية:

- (أ) تعزيز موقف اللجنة باعتبارها مؤسسة معرفية رائدة تستند إلى ما تتمتع به من وضع وامتياز فريدين لإيجاد حلول عملية لمشاكل القارة والعمل بحلول محلية؛
- (ب) إعداد خيارات سياساتية للاقتصاد الكلي والهيكلية بغرض تسريع التنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل؛
- (ج) تصميم وتنفيذ نماذج مبتكرة لتمويل الهياكل الأساسية، والأصول البشرية، والمادية والاجتماعية من أجل التحول في أفريقيا؛
- (د) المساهمة في إيجاد حلول للتحديات الإقليمية والعبارة للحدود، مع التركيز على السلام، والأمن والاندماج الاجتماعي باعتبارها عروة إنمائية هامة؛
- (هـ) الترويج لموقف أفريقيا على الصعيد العالمي وصوغ الاستجابات الإقليمية على سبيل المساهمة في قضايا الحوكمة العالمية.

وقد حظيت إعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية وإعادة توجيهها البرنامجي بتأييد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في وقت لاحق من هذا العام. وتستند الاتجاهات الجديدة للجنة إلى تزايد أهمية القطاع الخاص الكبيرة في تنمية أفريقيا إلى جانب أثر الابتكار، لا سيما التكنولوجيا، في تحقيق الازدهار في أفريقيا. وتشمل المجالات الأخرى لاعادة التركيز للتمويل الابتكاري، والفقر، وعدم المساواة؛ والتعاون مع المؤسسات الأكاديمية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على جميع المستويات؛ وتخصص المكاتب دون الإقليمية في المجالات المواضيعية لتكون أكثر استجابة للتحديات الفريدة على الصعيد دون الإقليمي. وقد حظيت كافة مجالات التركيز هذه بترحيب الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية. وهذا ما يجعل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقف بثبات على طريق المضي في تأدية مهامها الأساسية الثلاث (بوصفها مجمع تفكير، وهيئة للدعوة لعقد الاجتماعات ولكونها هيئة تقوم بوظيفتها التشغيلية) من أجل تعزيز مكانتها الفريدة والتميزة لإيجاد حلول عملية للتحديات التي تواجه القارة، وجعل في مقدمة الأولويات العالمية إيلاء الاعتبار لصوت أفريقيا واعتماد الحلول الإقليمية ودون الإقليمية الكفيلة بدعم المسارات الإنمائية المستدامة للدول الأعضاء.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وقَّعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إطار تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد حظي إطار التنمية، الذي يركز على المجالات المواضيعية التسعة، بالأولوية لدى كل من الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي باعتباره أداة برنامجية هامة لإدماج جميع الولايات القائمة التي تتطلب تنسيقاً وتعاوناً أقوى وأكثر فعالية بين المنظمين. وقد تعمّقت

العلاقة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وزادت متانة، مع تنفيذ هذه المبادرة، وستزداد العلاقة عمقاً في المستقبل. وسنواصل العمل على البناء على الانجازات التي تحققت في هذا المجال.

وشكّل توقيع ٤٤ بلداً أفريقياً الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أثناء مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في كيغالي في آذار/مارس ٢٠١٨ معلماً بالغ الأهمية على صعيد التكامل الاقتصادي في أفريقيا. وأقر إعلان كيغالي المتعلق بإطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالجهود التي بذلتها اللجنة على مر السنين لتعزيز خطة التكامل الإقليمي في القارة. ومع نهاية شباط/فبراير ٢٠١٩، وقّع الاتفاق ٥٢ بلداً فيما صدّق ١٩ بلداً على البروتوكولات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة. وسيدخل الاتفاق حيز النفاذ عقب إيداع ٢٢ صكاً من صكوك التصديق عليه لدى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. ومع نهاية شباط/فبراير ٢٠١٩، أودع ١٥ بلداً صكوك التصديق لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي.

وفي العام نفسه، عقدت اللجنة - بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي والكيانات التابعة للأمم المتحدة - الدورة الرابعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في إطار موضوع "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود" في داكار في الفترة من ٢-٤ أيار/مايو ٢٠١٨. وباستخدام هذا المنبر، نجحت اللجنة في الدعوة إلى توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وحصلت على ذلك التوافق بشأن توصيات السياسة العامة من أجل التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

وأطلقنا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين، مركز امتياز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المعني بالاقتصاد الرقمي، الذي هو مثال واضح على استفادة اللجنة من وظائفها كمجمع تفكير، وهيئة لعقد الاجتماعات وهيئة تشغيلية في دعم الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وعند الاحتفال باليوبيل الماسي للجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ - بعد مضي ستة عقود على عملها في تحول القارة - خلّدناه في إطار الموضوع العام عن الابتكار. ولمزيد من التفاصيل، أدعوكم إلى قراءة التقرير الصادر بمناسبة الذكرى الستين للجنة لأنه يسلط الضوء على الإسهامات الرئيسية التي قامت بها اللجنة منذ إنشائها في عام ١٩٥٨ دعماً لتنمية أفريقيا.

وأخيراً، أود أن أقول إنني واثقة من أن الدول الأعضاء ستواصل دعم الجهود التي نبذلها بالتعاون مع شركائنا، لتحويل الأفكار إلى أعمال من أجل ازدهار أفريقيا.

فيرا سونغوي

وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة،
والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

أولاً - مقدمة

١ - في أعقاب اعتماد الإصلاحات التي أقرتها الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في أيار/مايو ٢٠١٨، واصلّت اللجنة عمليةً تجديداً لهيكل التنظيمي ببناء روح جماعية أكثر متانة، وإدراج نُهج جديدة متكاملة للتخطيط، وتعميق العلاقات مع الشركاء، والمزيد من تعزيز المساءلة والشفافية، وإقامة أفرقة أكثر توازناً بين الجنسين. ونتيجة للإصلاحات، أعيد توجيه برامج اللجنة حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها المتمثلة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء فيها على نحو أكثر فعالية؛ وتعزيز اندماجها في فضاءات اقتصادية واجتماعية وسياسية مشتركة؛ وتعزيز التعاون الدولي لإيجاد قارة أكثر ازدهاراً وشمولاً حيث يشعر فيها معظم المواطنين بالتححرر من العوز والحرمان. وفي إطار اضطلاعها بالولاية المسندة إليها، استرشدت اللجنة بالتوجهات الخمسة التي يملئها المنحى الاستراتيجي الجديد للجنة:

- (أ) بناء مؤسسة منتجة للمعارف؛
- (ب) وضع خيارات للسياسات العامة في مجال الاقتصاد الكلي والهيكلية؛
- (ج) تصميم نماذج مالية ابتكارية؛
- (د) تقديم الدعم للقضايا الإقليمية وتلك العابرة للحدود؛
- (هـ) تعزيز موقف أفريقيا على الصعيد العالمي.

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت مساهمة اللجنة على دعم الدول الأعضاء في تنفيذ "خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، و"خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها" مرتكزة على وظائفها الأساسية الثلاث: وظيفتها باعتبارها داعية لعقد الاجتماعات، ووظيفتها باعتبارها مجمع تفكير، ووظيفتها التشغيلية.

٣ - وقد وُضع هذا التقرير في خمسة أجزاء على النحو التالي:

- (أ) النتائج الرئيسية التي تحققت في دعم الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في العمل من أجل اعتماد سياسات في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، بنتائج تتمحور حول خمسة مجالات مواضيعية عامة؛
- (ب) التقدم المحرز في النهوض بخطة اللجنة في مجال الشراكة وجهودها في ذلك؛

(ج) المساءلة والتعلم من التوصيات الصادرة عن عمليات التقييم والمراجعة لعام ٢٠١٨؛

(د) الدعم المقدم من اللجنة لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(هـ) منظور استشرافي للسنة المقبلة والنتائج الرئيسية التي تعتمزم اللجنة العمل على تحقيقها في عام ٢٠١٩ في الوقت الذي تكثف فيه جهودها لدعم الدول الأعضاء للتعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

ثانياً- النتائج الرئيسية التي تحققت في عام ٢٠١٨

٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة التأثير في قرارات السياسة العامة للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجالات مثل التخطيط الإنمائي، وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، والتكامل الاقتصادي، والتصنيع الشامل، والتنوع الاقتصادي، والهجرة، والنظم الإحصائية.

٥ - وترد أدناه بعض الإنجازات البارزة التي تحققت في عام ٢٠١٨ التي تبين وظائف اللجنة الأساسية الثلاث في حيز التطبيق، بما في ذلك التدخلات التي أجرتها دعماً للأولويات الإقليمية ودون الإقليمية؛ والخدمات الاستشارية في مجال السياسات على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛ والمساعدات المقدمة بناء على طلب الدول الأعضاء لتطوير القدرات التقنية والمهارات. كما ترد معلومات عن الدور الأساسي لمنابر اللجنة لحوار السياسات وبناء توافق الآراء في تعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين الأفريقيين في مجال صياغة السياسات وتنفيذها.

١- التقدم المحرز في النهوض بخطة التجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي

الطريق نحو إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

٦ - شرعت القارة في عمليات تكامل إقليمية معقدة وطموحة وواسعة النطاق، مما يتطلب تقديم المزيد من الدعم للمؤسسات الإقليمية التي لديها قدرات للاضطلاع بدور ريادي في النهوض بخطة التكامل الإقليمي الأفريقي. ويمثل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إحدى المراحل البالغة الأهمية للمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا).

٧ - ويعد الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الذي أُطلق في الدورة الاستثنائية العاشرة لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، المعقود في كيغالي في الفترة من ١٧ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨، معلماً هاماً في مسيرة أفريقيا على طريق التكامل

الاقتصادي. وقد قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم التقني والتدريب للدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي في المفاوضات المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقدمت اللجنة أيضا مشروع النص الذي استخدم كأساس للمفاوضات، الأمر الذي أدى إلى الاختتام الناجح من جانب الدول الأعضاء. وكانت النتيجة أربعة صكوك قانونية رئيسية تقوم عليها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: (أ) الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ (ب) بروتوكول التجارة في السلع؛ (ج) بروتوكول التجارة في الخدمات؛ (د) بروتوكول القواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات. ومع نهاية شباط/فبراير ٢٠١٩، وقَّع الاتفاق ٥٢ بلداً فيما صدَّق ١٩ بلداً^(١) على البروتوكولات المتعلقة بالاتفاق من خلال إجراءاتها الدستورية الوطنية الخاصة بكل منها. وسيدخل الاتفاق حيز النفاذ عقب إيداع ٢٢ صكاً من صكوك التصديق عليه لدى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وتبدل حالياً اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي جهوداً لتقديم الدعم في الوقت المناسب من أجل تيسير توقيع بقية البلدان على البروتوكولات.

المنتجات المعرفية بشأن مسائل التكامل الإقليمي والتجارة والاستثمار

٨ - من خلال ما تم إنتاجه من معارف بشأن التكامل الإقليمي والتجارة والاستثمار، قدمت اللجنة توصيات قائمة على الأدلة في المنتديات العالمية المعنية بمعاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الازدواج الضريبي. وقُدمت تلك الأدلة إلى الدول الأعضاء لتمكينها من الاستعداد لاستعراض اتفاقات الاستثمار أو التفاوض بشأنها أو إعادة التفاوض أو إنهاؤها مع التمتع في الآثار القانونية، والسياساتية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتحقيق التوازن بين حماية الاستثمار والمحافظة على حيز سياسي كاف لتحقيق أهدافها الإنمائية. ومن شأن تقديم تلك التوصيات أيضاً أن يمكّن الدول الأعضاء من استكشاف الفرص المتاحة لتوسيع نطاق الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية، لا سيما في سياق الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونت اللجنة مع اتحاد الصناعة الهندية، وأصدرت تقريراً مشتركاً بشأن تعميق الشراكة بين أفريقيا والهند في مجال التجارة والاستثمار، حيث أُطلق في الاجتماع الثالث عشر المعني بالشراكة في المشاريع بين أفريقيا والهند، الذي نظمه اتحاد الصناعة الهندية ومصرف الهند للتصدير والاستيراد. وأعدت اللجنة أيضاً تقريراً عن قانون النمو والفرص في أفريقيا لاجتماع كبار المسؤولين التجاريين العاملين في مفوضية الاتحاد الأفريقي.

(١) إسواتيني، أوغندا، وتشاد، وتوغو، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورواندا، والسنغال، وسيراليون، وغانا، وغينيا، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، ومالي، ومصر، وموريتانيا، وناميبيا، والنيجر.

٢- النهوض بالتخطيط الإنمائي المتكامل وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

الموقف المشترك والتعلم من الأقران لدفع جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة: منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

١٠ - في عام ٢٠١٨، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ووكالات منظومة الأمم المتحدة، الاجتماع الرابع لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة. وأعدت اللجنة والمنظمات الشريكة ورقات المعلومات الأساسية ووثائق العمل لاستعراضها بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن حالة التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٦، و٧، و١١ و١٥ و١٧ من خطة عام ٢٠٣٠ والأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٦٣ التي من المتوقع أن تكون نتائجها بمثابة مساهمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨.

١١ - وتوصل المنتدى إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات المتعلقة بالسياسات في شكل رسائل رئيسية للتعزيز بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في أفريقيا (انظر www.uneca.org/arfsd2018). ومن بين الرسائل الرئيسية ما يلي:

(أ) يحتاج التحول الهيكلي القادر على الصمود في أفريقيا، تمشياً مع خطة عام ٢٠٣٠ و٢٠٦٣، إلى أطر وطنية متكاملة بما في ذلك استراتيجيات ونهج قطاعية تعمم الاندماج وتمنح الأولوية له وللأنشطة الهادفة إلى الحماية من تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وإعطاء القيمة لرأس المال الطبيعي؛

(ب) ينبغي زيادة الزخم لكفالة التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره إلى جانب تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) ينبغي للبلدان الأفريقية أن تزيد الاستثمار في توفير نقاط الوصول إلى المياه الصالحة للشرب في المجتمعات المحلية الحضرية والريفية، ومرافق الصرف الصحي المحسنة للحد من التغوط في العراء وكفالة إدارة النفايات بطريقة مناسبة؛

(د) وينبغي أن يظل من الأولويات العمل على الحفاظ على إدارة مسؤولة للموارد الطبيعية، التي تعتمد عليها معظم عناصر النمو؛

(هـ) ينبغي الارتقاء بالتمويل وتنمية القدرات والدعم التكنولوجي المرتبط بتحقيق نتائج حقيقية لتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وتحقيق أهداف تبييد أثر تدهور الأراضي، ووضع خطط وبرامج وطنية للإدارة المستدامة للغابات؛

(و) ينبغي أن يُعقّد على هامش منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة منتدى أفريقي متعدد أصحاب المصلحة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأهداف التنمية المستدامة من أجل تحديد ومعالجة الاحتياجات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار والتحضير للمنتدى العالمي السنوي المتعدد أصحاب المصلحة المعني بالموضوع نفسه.

١٢ - وقد جرى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الرسائل المشتركة التي شكلت المساهمة الإقليمية لأفريقيا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨. وكان الهدف من الرسائل هو الاستعانة بها في الحوار السياسي، وتنفيذ السياسات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣، مع التركيز على الأهداف الخمسة المذكورة أعلاه.

إدراج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في خطط التنمية الوطنية

١٣ - في عام ٢٠١٨، واصلت البلدان الأفريقية العمل على مواءمة أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ - المختلفتين ولكن كل منهما تكمل الأخرى - مع أطرها الإنمائية الوطنية وتقديم تقارير عن ذلك. وقد شددت الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ولجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، على حاجة البلدان الأفريقية إلى الأخذ بزمام الخطط الإنمائية القارية، وطلبت من اللجنة والمفوضية دعم الدول الأعضاء لوضع خارطة طريق لتنفيذ الخطتين على الصعيد الوطني، فضلا عن وضع أدوات، بما في ذلك إطار منسق للرصد والتقييم. وفي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ شرعت اللجنة في تصميم مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة لدعم الدول الأعضاء في إدماج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ومواءمتهما مع الخطط الإنمائية الوطنية لتيسير التكيف وإعداد التقارير.

١٤ - ومجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكامل برنامج حاسوبي على شبكة الإنترنت يساعد على الإدماج المتزامن للخطتين في الخطط الإنمائية الوطنية لتيسير الإبلاغ عن التقدم المحرز بطريقة منسقة. وبإدراج أهداف الخطتين وغاياتهما ومؤشراتهما بالفعل في البرامج الحاسوبية، يمكن للمستخدمين تقييم مستوى المواءمة ومتانتها بين الخطتين بنقرة زر. وتسمح لوحات المتابعة معاينة المعلومات الموجزة بشأن مواءمة الخطتين فضلا عن أداء البلدان فيما يتعلق بالمواءمة والتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والغايات الوطنية. وتتكون مجموعة الأدوات من ثلاث وحدات:

(أ) وحدة موازنة تجمع بين خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ ،
من جهة، والخطط الوطنية، من جهة ثانية؛

(ب) وحدة رصد تحدد المؤشرات وخطوط الأساس والأهداف والقيم
الحالية للخطط الوطنية؛

(ج) وحدة إبلاغ تتيح تقديم التقارير عن التقدم المحرز في الخطتين.

١٥ - وقد ساعدت اللجنة في تطبيق مجموعة الأدوات في خمسة بلدان هي: أوغندا، وسيشيل، وغانا، والكاميرون، والكونغو. ويتضمن التنفيذ سلسلة من حلقات العمل لبيان مجموعة الأدوات وبناء القدرات من أجل تطبيقها وتحسين الوعي بالخطتين والروابط بينهما، وفقاً لإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الذي جرى التوقيع عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

١٦ - أما النتائج فقد عبّرت عنها التعليقات الإيجابية التي بعث بها المستخدمون. فعلى سبيل المثال، أثناء العرض التي قُدم في أوغندا، أُشير إلى أنه في حين يستخدم البلد عدداً من نماذج التخطيط والتوقعات - بما في ذلك مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، ونموذج الاقتصاد الكلي المتكامل، ونموذج التوازن العام القابل للحوسبة - فإنه لا يجسد أيّ منها الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ولذلك، فإن وجود أداة تجمع بين الخطتين، مصحوبة بتحليل آثار مختلف السياسات وموجزات الاستثمارات العامة للاسترشاد بما في تحديد الأولويات الاستراتيجية أمرٌ مهم في سياق تصميم الخطط الإنمائية للسنوات الخمس والعشر القادمة. واستناداً إلى الردود على الدراسة الاستقصائية بعد حلقات العمل، قال أكثر من ٨٠ في المائة من المشاركين في أوغندا وأكثر من ٦٠ في المائة في غانا وسيشيل إن حلقة العمل ساهمت بفعالية في قدرتهم على دمج الإطارين الاستراتيجيين في الخطط الإنمائية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، قال أكثر من ٩٠ في المائة من المشاركين إنهم سيوصون الزملاء الآخرين بمجموعة الأدوات. وعلاوة على ذلك، طلبت غامبيا الدعم، بعد أن سمعت عن مجموعة الأدوات في المنتديات المختلفة التي نظمتها اللجنة.

تجديد التخطيط الإنمائي لزيادة كفاءة السياسات العامة وشفافيتها في السنغال

١٧ - بناء على طلب من حكومة السنغال لتقديم الدعم التقني للامتنال لأحد أهم شروط برنامجها الاقتصادي (المقاييس الهيكلية) وبدعم من أداة دعم السياسات التابعة لصندوق النقد الدولي للفترة ٢٠١٥ - ٢٠١٧، قدم المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم التقني والاستشاري، بهدف إنشاء منبر هو مصرف المشاريع المتكاملة. ويتضمن المنبر وصفاً لدورة حياة المشاريع المدعومة

من صندوق النقد الدولي. وشمل دورُ اللجنة دعم تطوير نموذج من أداة المحاكاة ”العتبة ٢١“ وتكليفه من أجل المساعدة على مواصلة الجهود التي يبذلها البلد في التخطيط الشامل والمتكامل. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت اللجنة حلقات عمل – ضمت وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط، والإدارات الوزارية الأخرى، والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية، والجهات المكلفة ببناء قدرات النظراء الحكوميين – من أجل تحسين تولي زمام المنبر وتطبيقه.

١٨ - وقد مكّنت هذه التدخلات الحكومة من إيجاد حلول للطلب المتزايد على الخدمات التعليمية والصحية، وتحقيق النمو الشامل للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحليل الذي أجرته اللجنة مؤخراً، فضلاً عن العديد من عمليات الاستعراض التي قام بها صندوق النقد الدولي لأداة دعم السياسات للفترة ٢٠١٥ - ٢٠١٧ كشف عن زيادة في الكفاءة والشفافية في السياسات العامة نتيجة تعزيز قدرة المسؤولين الحكوميين على تصميم الاستراتيجيات والخطط والبرامج والمشاريع القطرية وتنفيذها ورصدها. كما سمح تنفيذ مشروع المنصة الإلكترونية في السنغال بتحسين التواصل بين الوزارات التنفيذية ووزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط. ويأدرج المشاريع الاستثمارية المتاحة في الحال للتنفيذ واختيارها على أساس دراسات الجدوى، تكون المنصة الإلكترونية قد ساهمت في تحسين الدورة الكاملة للمشاريع العامة والإنفاق الرأسمالي.

خطة موزامبيق لتطوير الهياكل الأساسية على أساس نُظم المعلومات الجغرافية

١٩ - جعلت حكومة موزامبيق من تنمية الهياكل الأساسية ركيزة هامة من ركائز الاستثمار بغرض تعزيز تنميتها الاقتصادية. وباعتبار موزامبيق بلد عبور، فإنها لا تعتمز تحسين الترابط بين المقاطعات فحسب، بل أيضاً إعادة التأكيد على موقفها كمركز إقليمي للبلدان غير الساحلية المجاورة. وهناك عدد من الشركاء الإنمائيين الذين يقدمون الدعم لهذا البرنامج. وقد حددت وزارة النقل والاتصالات، بوصفها منسق البرنامج، الحاجة إلى أداة معاينة يمكن استخدامها لتحسين تخطيط الاستثمار وتعيين أهداف أولويات الاستثمار في الهياكل الأساسية بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية. وقد أقرت بأن نُظم المعلومات الجغرافية هي أفضل وسيلة للمعاينة الجغرافية ووضع النماذج الإحصائية المكانية من أجل تحديد المجالات المحتملة لتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك التخطيط والرصد والتقييم. ذلك أن نظام المعلومات الجغرافية يساعد أيضاً على الاستخدام الأمثل للموارد المخصصة للتنمية، وهو أمر بالغ الأهمية، لأنها تحد من تخصيص الموارد بصورة تعسفية كثيراً ما تؤثر على الحياة السياسية.

٢٠ - وبعد أن وجدت الوزارة أنه لا يمكن تنفيذ السياسات الإنمائية بدون وجود ما يكفي من المعلومات المكانية والمعارف، وبما أن الوزارة تفتقر إلى القدرات الداخلية

الضرورية، فقد طلبت من المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط تطوير خبرتها في استخدام نظم المعلومات الجغرافية للتخطيط المكاني.

٢١ - وفي عام ٢٠١٨، استجاب المعهد في إطار التدريب الذي يقدمه حسب الطلب استنادا إلى فهرسه للدورات الدراسية لطلب الوزارة تنظيم دورة تدريبية للمدرسين على استخدام نظم المعلومات الجغرافية من أجل التخطيط المكاني. واستفاد من التدريب ثمانية موظفين، بينهم خمس نساء قادمين خمس إدارات حكومية. وساهم التدريب في تكوين أول فريق متعدد التخصصات من الخبراء الذين قاموا لاحقا بتبادل المعارف والمهارات المكتسبة مع زملائهم في التخطيط المكاني باستخدام نظام المعلومات الجغرافية. ووجد جميع المشاركين أن الدورة التدريبية كانت مهمة بالنسبة لهم، وأعربوا عن تقديرهم للأهمية الاستراتيجية لنظام المعلومات الجغرافية في العمل التخطيطي، وهو ما بينته نتائج التقييمات بعد التدريب، فضلا عن المساهمات المقدمة من الإدارات المعنية في خطة العمل المتكاملة للهياكل الأساسية التي وُضعت باستخدام البيانات المرجعية المكانية. ومن خلال هذه المبادرة، تتوقع موزامبيق زيادة في الإيرادات، وتحسين السلامة على الطرق، وإدارة الهياكل الأساسية بصورة أفضل وإيجاد فرص العمل، وغير ذلك من المزايا الهامة.

٢٢ - واستنادا إلى نجاح الدورة التدريبية، قرر المعهد مواصلة التوسع في استخدام نظم المعلومات الجغرافية في جميع أنحاء القارة في عام ٢٠١٩ من خلال جهود التوعية التي تركز على البلدان الأفريقية الأخرى من حيث الفوائد التي ستعود عليها جراء ذلك. وسيقدم المعهد في وقت متزامن دورة تدريبية على المهارات حسب الطلب، والتعلم الرقمي، وبرنامجا لنيل شهادة ماجستير مشتركة لبناء القدرات من أجل استخدام نظم المعلومات الجغرافية المكانية في التخطيط لتنمية الهياكل الأساسية، من بين أمور أخرى. وعند قيام المعهد بذلك، فإنه سيقوم أيضا ببناء مجتمعات الممارسين حتى يتمكن الخبراء من تعزيز تبادل المعلومات والتعلم من الأقران والبحوث.

٣- تسريع التنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في القارة

كسر الحلقة المفرغة المتمثلة في الإفراط في الاعتماد على تصدير السلع الأساسية

٢٣ - ظلت المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا تعاني، منذ عام ٢٠١٤، من عدم استقرار شديد على صعيد الاقتصاد الكلي سببه الانخفاض الحاد في أسعار النفط، مما أدى إلى عجز في الحساب الجاري والحساب المالي مما استدعى اتخاذ تدابير لتصحيح الأوضاع المالية في بعض البلدان مثل تشاد. ونجحت الأزمة عن الضعف الهيكلي الذي يعاني من الاقتصاد بسبب الاعتماد الشديد على صادرات النفط. واستجابة لهذه الأزمة، دعا المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا إلى اجتماع ضم طائفة واسعة من

أصحاب المصلحة على هامش الدورة الثانية والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لوسط أفريقيا، المعقودة في دوالا، الكاميرون في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بغية استعراض حالة الاقتصادات في المنطقة دون الإقليمية واستكشاف ما ينبغي اتخاذه من استجابات هيكلية ومستدامة لمواجهة الأزمة.

٢٤ - وأقر الاجتماع توافق آراء دوالا، وهو اتفاق بالغ الأهمية، يشدد على حتمية تبني التنويع الاقتصادي من خلال التصنيع القائم على الموارد والمبني على التجارة، باعتباره أحد المسارات الأكثر موثوقية واستدامة لبناء اقتصادات مرنة وتنافسية في وسط أفريقيا ولكسر الحلقة المفرغة في الاعتماد المفرط على تصدير السلع الأساسية.

٢٥ - وبعد اعتماد توافق آراء دوالا، سعت بلدان في المنطقة دون الإقليمية إلى استقطاب دعم اللجنة من أجل تنفيذ توافق الآراء المذكور. وهكذا طلبت أربعة من بلدان وسط أفريقيا السبعة التي يغطيها المكتب دون الإقليمي من اللجنة في الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨ مساعدتها في وضع استراتيجيات للتنويع الاقتصادي بغرض معالجة مواطن الضعف الهيكلية في اقتصاداتها، التي لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على صادرات النفط.

٢٦ - ووضعت حكومة تشاد، بمساعدة تقنية من اللجنة، مخططا عاما للتصنيع والتنويع الاقتصادي، وأجازت ذلك المخطط الذي أطلقته في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في نجامينا. ويتطلب نجاح المخطط العام توافر مجموعات المهارات والقدرات من أجل تصميم المشاريع وصياغتها. ومن الشروط الرئيسية الأخرى المطلوبة إدخال تحسينات في بيئة الأعمال التجارية، ولاسيما سبل الحصول على التمويل، ونمو الإنتاجية، وإيجاد ما يكفي من الحيز المالي للقيام باستثمارات طويلة الأجل من أجل تحفيز التصنيع والتنويع الاقتصادي، مع الحرص في الوقت ذاته على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي من خلال اتخاذ تدابير على الأجل القصير. ومن أجل تفعيل المخطط العام، أجريت الدراسات التشخيصية اللازمة للنمو، وتحليل سلاسل القيمة فضلا عن دراسات أخرى، مما ساعد على تحديد الركائز الاقتصادية الرئيسية والعناصر التمكينية للتنويع الاقتصادي في البلد. وشملت هذه العناصر الأعمال التجارية الزراعية، وتربية الماشية مع التركيز على صادرات اللحوم والجلود، وتسخير الطاقة المتجددة، وإنشاء التكتلات ويزوغ اقتصاد المعرفة. ووقع الاختيار على التصنيع الأخضر بوصفه المسار المفضل لزيادة حصة المنتجات المصنعة من إجمالي الصادرات والحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

٢٧ - وأسفر ذلك عن إيجاد مصادر تمويل واقعية للمخطط الرئيسي، وتعزيز دور الاقتصاد الرقمي. وقد تولد عن ذلك المخطط الرئيسي الكثير من الاهتمام مما أدى إلى إدراجه في برنامج عمل فريق الأمم المتحدة القطري في البلد. كما أجريت مشاورات واسعة النطاق مع الشركاء الإنمائيين العاملين في البلد، بما في ذلك البنك

الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية، لضمان اتساق تدخلاتها مع المخطط الرئيسي، باعتباره جزءاً من إطار تمويلي متكامل للتنمية. وعلاوة على ذلك، تمكن المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا، بفضل عمله في وضع الخطط، من تطوير مجموعة من المعارف والممارسات المتعلقة بالتنوع الاقتصادي يمكن تطبيقها في وسط أفريقيا وخارجها. وانطلاقاً من الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال التنوع الاقتصادي التي جرى استخلاصها من عملية صياغة المخطط، سيجري وضع مجموعة أدوات ومبادئ توجيهية مناسبة بغية تطبيقها في بلدان أخرى في وسط أفريقيا.

رسم المسار المؤدي إلى التصنيع في الجنوب الأفريقي

٢٨ - استعرض مؤتمر القمة العادي الرابع والثلاثون لرؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي عُقد في شلالات فكتوريا، زيمبابوي، في آب/أغسطس ٢٠١٤، التقدم المحرز صوب تحقيق التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية في الجنوب الأفريقي، وأشار إلى أن التصنيع يشكل ثغرة كبيرة في تنمية المنطقة. وتقرر أن هناك حاجة ملحة لأن تستفيد المنطقة من وفرة الموارد وتنوعها، لاسيما في مجالي الزراعة والتعدين، لتسريع وتيرة التصنيع من خلال إغناء القيمة المضافة. ومن أجل تفعيل خطة التكامل الإقليمي، عقد مؤتمر القمة العزم على وضع استراتيجية طويلة الأمد وخريطة طريق للتصنيع في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ولتنفيذ ذلك القرار، خاطبت أمانة الجماعة للجنة ملتزمة مساعداً في إعداد استراتيجية طويلة الأمد وخريطة طريق.

٢٩ - وقدمت اللجنة الدعمَ لأمانة الجماعة خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧، من خلال التدخلات التي ركزت على إعداد استراتيجية وخريطة طريق للتصنيع على المدى البعيد. وانطوت هذه التدخلات على وضع مفهوم للمشروع، وإعداد ورقات المعلومات الأساسية، وتوفير الدعم التقني، وعقد المشاورات الوطنية والإقليمية وتقديم الخدمات لها فضلاً عن حشد الموارد. وبفضل هذا الدعم، أُعدت استراتيجية وخريطة طريق لتصنيع الجماعة الإنمائية (٢٠١٥ - ٢٠٢٣)، حيث اعتمدها فيما بعد مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء الدول الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وبدعم من اللجنة كذلك، وُضعت خطة عمل لتنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من الاستراتيجية، تغطي الفترة من ٢٠١٥ - ٢٠٣٠، واعتمدها لاحقاً مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة في مبابان، إسواتيني في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٧.

٣٠ - وفي عام ٢٠١٨، قدمت اللجنة، بناءً على طلب من أمانة الجماعة، الدعمَ التقني لإعداد استراتيجية وخريطة طريق للتصنيع وتنفيذها مصحوبين بخطة عمل في المجالات الهامة التالية: (أ) فحص المهارات المتوفرة في قطاع التعدين؛ (ب)

تحديد السمات الرئيسية لإغناء المعادن بغرض استكشاف سلاسل القيمة المحتملة في مجال المعادن لإثرائها؛ (ج) وضع رؤية إقليمية للتعددين؛ (د) نموذج لتيسير النهوض بدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في عملية التصنيع؛ (هـ) إطار إقليمي لحقوق الملكية الفكرية قادر على دعم الابتكار، والتكنولوجيا والتصنيع؛ (و) منتدى إقليمي لأصحاب المصلحة يتناول دور القطاع الخاص في دعم عملية التصنيع. وأمعن النظر في هذه المجالات الخاصة بالتدخل من خلال وضع مذكرات مفاهيمية، وإعداد ورقات معلومات أساسية، وعقد حلقات عمل واجتماعات للخبراء، وإعداد الوثائق المتعلقة بالسياسة العامة.

٣١ - وأسفرت تدخلات اللجنة عما يلي:

- (أ) نموذج لرفع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بحيث تضطلع بدور أفضل في عملية التصنيع؛
- (ب) قاعدة بيانات بالمهارات المتوفرة في قطاع التعدين؛
- (ج) استحداث رؤية إقليمية للتعددين لدى الجماعة من أجل تحديد المعادن المعنية بسلاسل القيمة وتنميتها في الجنوب الأفريقي؛
- (د) إضفاء الطابع المؤسسي على منتدى أصحاب المصلحة من القطاع الخاص في الجنوب الأفريقي؛
- (هـ) إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لحقوق الملكية الفكرية في مجال التصنيع.

٣٢ - ونتيجة لذلك، اعتمدت الجماعة في عام ٢٠١٨ نموذجاً لتطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ورؤية إقليمية للتعددين؛ وإطاراً لحقوق الملكية الفكرية في مجال التصنيع. وجرى إضفاء الطابع المؤسسي على منتدى أصحاب المصلحة الإقليميين المعني بتنمية القطاع الخاص في الجنوب الأفريقي.

الاقتصاد الأزرق: نقلة نوعية نحو النمو المفضي إلى التحول في شرق أفريقيا

٣٣ - تشهد المنطقة دون الإقليمية لشرق أفريقيا نمواً وتحولاً اقتصادياً سريعين نتيجة للسياسات الداعمة للنمو والاستثمارات العامة التي اتبعتها الحكومات. ومن أجل الحفاظ على هذا التقدم، تُبدي الدول الأعضاء اهتماماً باستكشاف مصادر جديدة للنمو، بما في ذلك الاقتصاد الأزرق، الذي يدعو إلى استخدام النظم الإيكولوجية المائية والبحرية والموارد المرتبطة بها من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتجلى الاهتمام بالاقتصاد الأزرق في الاجتماع التاسع عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية،

الذي عُقد في أنتاناناريفو في الفترة من ٢ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠١٥، حيث ركز على موضوع تسخير الاقتصاد الأزرق لتنمية شرق أفريقيا وأقر الاجتماع التاسع عشر للجنة الحكومية الدولية بالإمكانات غير المستغلة للاقتصاد الأزرق والفجوة القائمة في مجال السياسة العامة بين القطاعات الإنتاجية، التقليدية منها والناشئة على حد سواء، مثل مصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، والنقل، والتعدين في أعماق البحار والطاقة. وبغية الوقوف في وجه هذا التحدي، أوصى الاجتماع بوضع دليل للسياسة العامة للاقتصاد الأزرق، يهدف إلى توفير منهجية تدريجية لصياغة أطر سياساتية شاملة لعدة قطاعات تُعنى بالاقتصاد الأزرق. وقد أُعتمد الإطار في الدورة الحادية والخمسين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين المعقودة في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وجرى في وقت لاحق استكمال الإطار بدراسة مفصلة تركز على المنطقة دون الإقليمية لشرق أفريقيا.

٣٤ - وفي الاجتماع الحادي والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية، الذي عقد في موروني من ٧ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أعربت الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية مجدداً عن الحاجة إلى تطوير سياسات الاقتصاد الأزرق وتعميمها على نحو أفضل في خططها الإنمائية الوطنية. وبحث الاجتماع موضوع العوامل المحفزة والمعوقات التي تعترض سبيل النمو المفضي إلى التحول في شرق أفريقيا. وعلاوة على ذلك، أصبح الاقتصاد الأزرق عاملاً هاماً في تيسير تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من خلال الاستخدام الأمثل للنقل المتعدد الوسائط والربط بين الطرق المائية الداخلية والموانئ البحرية.

٣٥ - وفي عام ٢٠١٨، بعد تلقي المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا طلبات في هذا الصدد من جزر القمر، ومدغشقر، قام بتقديم الدعم التقني من أجل إعداد الأطر الاستراتيجية التي تركز على تحديد أولويات القطاعات وما يتصل بذلك من مبادلات وتعزيزها مع توجهات السياسة العامة وإجراءاتها. وفي حالة جزر القمر، اعتبرت الطاقة من قطاعات التدخل ذات الأولوية. حيث جرى تحديد التحديات المتكررة التي شملت التدني الكبير في فعالية توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها، ومحدودية القدرات في مجال تخطيط الطاقة على المدى الطويل، وهي تحديات تؤثر على قطاعات الاقتصاد الأزرق الأخرى مثل السياحة.

٣٦ - وأسفرت تدخلات اللجنة عن وضع إطار استراتيجي للسياسة العامة بشأن الاقتصاد الأزرق لجزر القمر، إلى جانب ثلاث دراسات وطنية مواضيعية ركزت على السمات المؤسسية والتنظيمية التي تحدد كيفية إضفاء الطابع المؤسسي على الاقتصاد الأزرق؛ وجرى تقييم القطاعات المنضوية تحت الاقتصاد الأزرق؛ والأبعاد الإقليمية، وكذلك أجريت دراسة عن إحصاءات رصيد الطاقة ونموذج نُظّمها. وفي

حالة مدغشقر، أفضى دعم المكتب دون الإقليمي إلى وضع وثيقة استراتيجية تسلط الضوء على التحديات والفرص المتاحة في الاقتصاد الأزرق وتتيح توجيهات في مجال السياسة العامة.

٣٧ - ونتيجة لذلك، اعتمدت كل من جزر القمر ومدغشقر في ٢٠١٨ أطراً سياساتية، ستمكّنهما من الاستفادة من إمكاناتهما لفائدة الاقتصاد الأزرق. وفي جزر القمر، جرى تعميم الإطار السياسي الاستراتيجي في الاستراتيجية الوطنية للنمو المعجل والتنمية المستدامة. وستواصل مدغشقر جهودها لتعميم مراعاة المنظور الجنساني بصورة مماثلة بعد الانتهاء من الانتخابات الرئاسية.

تعميم مراعاة المسائل المتعلقة بالأراضي في الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا

٣٨ - ألتزمت أفريقيا في عام ٢٠٠٣ بتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، تركيةً منها بذلك لإعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي، الذي أهاب بالدول الأعضاء أن تخصص ١٠ في المائة من ميزانياتها الوطنية للقطاع الزراعي. بيد أن معظم الدول الأعضاء لم تتمكن من بلوغ نسبة ١٠ في المائة المستهدفة، كما أن البعض الآخر لم يحافظ على مستوى النمو البالغ ٦ في المائة على النحو المنصوص عليه في إعلان مابوتو.

٣٩ - واستجابة لذلك، أعادت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي عبر إعلان مالابو لعام ٢٠١٤، التأكيد على أهمية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وأهمية التعجيل بتحقيق النمو والتحول الزراعيين من أجل تحقيق الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش. ويستند إعلان مالابو إلى مبادئ توجيهية للتنفيذ تؤكد على أهمية خطط الاستثمارات الزراعية الوطنية المصممة بشكل جيد بحيث تكون منسجمة ومتسقة مع قيم البرنامج الشامل ومبادئه التي تنص على تيسير استثمارات القطاع الخاص لتكميل الدور الذي يضطلع به القطاع العام في مجال التمويل.

٤٠ - ولكفالة إيجاد عملية قائمة على الأدلة تتيح استحداث خطط وطنية عالية الجودة للاستثمار الزراعي للوفاء بالغرض المقصود منها، أجرت اللجنة تقييماً للخطط البرنامجية لـ ٣٠ بلداً. وأهم ما أسفر عنه ذلك التقييم من نتائج أن معظم البلدان لم تدمج مسائل حياة الأراضي بطريقة تكفل أمن الحياة، وتعزز الاستثمارات الزراعية القائمة على الأراضي. ومن أجل معالجة قضايا حياة الأراضي لأغراض حفز الاستثمارات القطاع الخاص في الزراعة، ما فتئت اللجنة تقدم الدعم منذ عام ٢٠١٦ إلى كوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومدغشقر، وملاوي، ورواندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، بهدف تعميم إدارة الأراضي في الخطط البرنامجية.

٤١ - وأجرت اللجنة في ٢٠١٨، تقييماً للفجوات القائمة في قدرات تلك البلدان الستة استند إليه برنامج تدريبي بشأن الاستثمارات الزراعية الكبيرة الحجم استفاد منه ٢٥ من واضعي السياسات وأصحاب المصلحة في ملاوي، من بينهم ١٥ امرأة. وفي سياق ملاوي كذلك أسهم البرنامج التدريبي على الصعيد الوطني في إدراج المبادئ التوجيهية للاستثمار واسع النطاق المرتكز على الأراضي في أفريقيا. وتجلت نتيجة ذلك الجهد في تعزيز قدرة واضعي السياسات والجهات المعنية على التفاوض لإبرام عقود قابلة للاستمرار مالياً ومنصفة ومستدامة بيئياً.

٤٢ - وعلاوة على ذلك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة الترويج لمقرر الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٧ الذي حث الدول الأعضاء على استعراض سياساتها وبرامجها بهدف تيسير بلوغ نسبة ٣٠ في المائة المستهدفة من حقوق الأراضي للمرأة بحلول عام ٢٠٢٥، وذلك عن طريق التوعية بشأن مسائل ضمان حياة المرأة للأراضي، كما دعت إلى مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي بشأن الأراضي.

٤ - **تضييق الفجوة بين الجنسين، وتسخير العائد الديمغرافي، والاستفادة من النمو الحضري السريع لتحقيق الرخاء المشترك**

كيفية استعانة جنوب أفريقيا بالدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية لوضع سياسات فعالة

٤٣ - عملت اللجنة بالدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية اعتباراً من عام ٢٠٠٤ استجابة للطلبات الواردة من الدول الأعضاء للعمل بأداة تساعدها في تقديم تقارير عن إعلان ومنهاج عمل بيحين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وبما أن جميع البلدان الأفريقية اعتمدت هذه المعاهدات الدولية، فهي ملزمة بتقديم تقارير دورية عن التقدم المحرز. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول الأعضاء قياس التقدم المحرز في المساواة بين الجنسين بالنظر للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ووضع سياسات وبرامج واستراتيجيات وطنية ترمي إلى تضييق الفجوات بين الجنسين من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة.

٤٤ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، قدمت وزارة التنمية الاجتماعية في جنوب أفريقيا، أثناء حلقة عمل وطنية نظمتها اللجنة في برينوريا، أحدث تقاريرها الذي استعرضه مجلس الوزراء. وكان التقرير يهدف إلى وضع استراتيجية وطنية لجنوب أفريقيا من أجل كفاءة القيام بالاستثمارات اللازمة في مجال التعليم والصحة لمعالجة ارتفاع معدلات بطالة الشباب وتسخير العائد الديمغرافي. بيد أن مجلس الوزراء أعاد التقرير لتنتيجه بسبب عدم التفاته للاعتبارات الجنسانية. واستجابة لذلك، قدمت لجنة

المساواة بين الجنسين، شريك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القوي في تنفيذ الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية، آخر بحوثها بدعم من اللجنة.

٤٥ - وقد أسهم ذلك في قيام شراكة قوية بين مؤسستين وطنيتين، وهو ما أدى إلى تعميم مراعاة الأبعاد الجنسانية في الاستراتيجيات الوطنية المقبلة، بهدف تسخير العائد الديمغرافي. وتأثرت وزارة التنمية الاجتماعية في جنوب أفريقيا على وجه التحديد بلجنة المساواة بين الجنسين، مع الأفكار المستبصرة المستمدة من الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية الذي يقدم بُعداً جنسانياً شاملاً يتجاوز مجرد تصنيف البيانات حسب نوع الجنس.

٤٦ - وتجلت النتيجة من خلال إدراج الأبعاد الجنسانية المستمدة من التقرير الوطني المتعلق بالدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية في التقرير النهائي عن الموضوع، "الديناميات السكانية في جنوب أفريقيا: الاتجاهات والهيكل والأسباب والعواقب"، المقرر عرضه على مجلس الوزراء. ومن المنتظر أن يساهم التقرير في إطار السياسات الوطنية المتعلقة بتسخير العائد الديمغرافي.

السياسة المؤسسية للجنة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٤٧ - لا يزال تعميم مراعاة المنظور الجنساني جزءاً لا يتجزأ من السياسة المؤسسية للجنة وسيبقى في صميم عملياتها لتخطيط البرامج وتنفيذها.

٤٨ - وواصلت اللجنة المشاركة في فريق عامل أنشأته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، مكلف بالنظر في إطار النتائج ونظرية التغيير، وذلك من أجل تعزيز مساهمة منظومة الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على نطاق جميع أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال أدواتها للتخطيط والميزنة والإبلاغ المراعية للمنظور الجنساني. وجرى وضع استراتيجية اللجنة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين حيث حددت الإجراءات التراكمية التي ستستخدمها اللجنة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام ٢٠٢٣. وفي هذا الصدد، أحرزت اللجنة تقدماً في معالجة مؤشرات الأداء الخاصة بالطبعة الثانية من خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٨، جرى تعميم مراعاة الشواغل الجنسانية بشكل منهجي في المعرفة التحليلية للجنة؛ وفي التقارير الرئيسية مثل تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا لعام ٢٠١٨؛ والطبعة الخامسة من تقرير الحوكمة في أفريقيا؛ والموجزات القطرية للتحويل الهيكلي التي تركز على العمالة والإنتاج والمجتمع، التي تعدها المكاتب دون الإقليمية

للجنة. وإضافة إلى استخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس قدر الإمكان، شملت هذه الموجزات سجل الأداء في مجال التوازن بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، يبين موجز الكاميرون للتحويل الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع الذي أعد عام ٢٠١٨ بوضوح أن الفوارق بين الجنسين تضر بالاستقرار الاجتماعي، وارتفاع الإنتاجية، وبالجهود الرامية إلى إحداث التحويل الهيكلي.

٥٠ - وأخيراً، قامت اللجنة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامجها الرامي إلى تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي بشأن الأراضي، عن طريق تطبيق الاستراتيجية الجنسانية التي وضعت عام ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، اتخذت الإجراءات التالية:

(أ) إعارة خبير في المسائل الجنسانية ومسائل الأراضي ليعمل في اللجنة ضمن المركز الأفريقي لسياسات الأراضي؛

(ب) جرى تطبيق الهدف الجنساني المتمثل في الحصة الدنيا وهي ٣٠ في المائة لكفالة مشاركة المرأة في جميع الأنشطة الرامية إلى تعزيز المعرفة والدعوة وتنمية القدرات وتتبع ذلك الهدف؛

(ج) جرى استعراض وثائق المركز الأفريقي لسياسات الأراضي من منظور جنساني؛

(د) وُضع برنامج جنساني كجزء من الاستراتيجية المتوسطة الأجل للمركز الأفريقي لسياسات الأراضي (٢٠١٩ - ٢٠٢٣)؛

(هـ) شكّلت وحدات تعميم مراعاة المنظور الجنساني جزءاً لا يتجزأ من كافة برامج التدريب؛

(و) أطلق مشروع تجريبي لرصد إدارة الأراضي وتقييمها في أفريقيا يغطي ١٢ بلداً أفريقياً من أجل رصد التقدم المحرز لتطوير الإدارة الجيدة للأراضي في القارة وتنفيذها.

المدن بوصفها قوى دافعة لتوليد الثروة في أوغندا

٥١ - حددت أوغندا، من خلال خطتها الثانية للتنمية الوطنية (٢٠١٦/٢٠١٥ - ٢٠٢٠/٢٠١٩)، هدفاً يتمثل في أن تصبح بلداً متوسط الدخل من خلال تعزيز قدرتها التنافسية لتوليد الثروة والعمالة والنمو الشامل للجميع. فبمعدل نمو أوغندا البالغ ٥,٧ في المائة، وبمعدل نموها الحضري الأعلى في أفريقيا في الفترة ٢٠١٥ - ٢٠٢٠، وبمدنها التي تساهم بنسبة ٧٠ في المائة من نمو الناتج المحلي، يعد التوسع المخطط له والمدار بشكل جيد عنصراً ضرورياً لتحقيق ما يهدف إليه البلد من

رخاء ورفاهه، لكنه لم يُحدّد كهدف استراتيجي في الخطة الإنمائية الوطنية، كما كانت قدرات معالجته محدودة.

٥٢ - واستناداً إلى ما قامت به اللجنة في إطار العمل التحليلي والمبادئ التوجيهية التقنية وحلقات عمل بناء القدرات الوطنية، فقد أعدت هيئة التخطيط الوطنية الأوغندية خطة عمل وطنية متعددة القطاعات لتعزيز إدماج التوسع الحضري باعتباره محركاً رئيسياً للنمو والتحول وذلك بالتعاون مع ٥٠ مسؤولاً من واضعي السياسات في الوزارات الرئيسية. وسمحت المبادئ التوجيهية التقنية بالعمل بالتدرج على وضع السياسات الكفيلة بتسخير النمو الحضري السريع لإيجاد فرص العمل والتنوع الاقتصادي، وتلك إحدى نقاط الضعف التي تعاني منها السياسات الحضرية في معظم البلدان الأفريقية في الوقت الراهن. وقد مكنت مساهمة اللجنة أوغندا من وضع خطة سياساتية جديدة لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر وتحقيق نتائج اجتماعية جيدة عن طريق تخطيط المدن وإدارتها بصورة أفضل. وأدى حوار وزاري رفيع المستوى في مجال السياسات إلى التعهد بمنح الأولوية للتوسع الحضري باعتباره محركاً لخلق الثروة في أوغندا خلال المرحلة المقبلة من التخطيط الإنمائي الوطني (اعتباراً من عام ٢٠٢٠).

٥٣ - وأسهم دعم اللجنة في منح الأولوية للمدن الإقليمية والاستراتيجية لقدرتها على تحويل أوغندا إلى بلد متوسط الدخل وإطلاق مبادئ توجيهية للوصول لذلك. واتضح هذه النتيجة من خلال تطبيق هيئة التخطيط الوطنية مباشرة لخطة العمل التي أعدتها بالتعاون مع اللجنة بغية استكمال تنفيذ خطة التنمية الوطنية الحالية (تنتهي في عام ٢٠٢٠) ووضع خطة للمتابعة. وقدمت اللجنة مساعدة تقنية مماثلة لتشاد والكاميرون وزامبيا، مما أدى بدوره إلى إعداد خطط عمل وطنية لتعزيز العنصر الحضري من التخطيط الإنمائي الوطني باعتباره وسيلة لتسخير إمكانات النمو الحضري لإيجاد فرص العمل والتنوع الاقتصادي. ويعد عمل اللجنة بنهج إزاء تعزيز العنصر الحضري للتخطيط الإنمائي الوطني هو الأول من نوعه في أفريقيا، حيث يقدم إضافة ذات قيمة فريدة لكي تحقق المنطقة الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بجعل المدن والمجتمعات المحلية مستدامة.

٥٤ - وقد استكملت اللجنة التدخلات من خلال إطارها الإقليمي لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة التي أقرها وزراء الإسكان والتنمية الحضرية في إطار لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة لشؤون الخدمات العامة والحكومات المحلية والتنمية الحضرية واللامركزية.

الدعوة للفريق الرفيع المستوى المعني بالهجرة وتقديم الدعم له

٥٥ - ساهم العمل التحليلي للجنة بشأن اتجاهات الهجرة الأفريقية وأسبابها وآثارها، وبالإضافة إلى التقرير الإقليمي القائم على الأدلة، الذي حظي بتقدير واعتراف كبيرين من الفريق الأفريقي المفاوض، في بلورة الموقف الأفريقي الموحد من الهجرة الذي شكل أساس المفاوضات الحكومية الدولية. كما قدمت اللجنة الدعم التقني للمفاوضات بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية من خلال سلسلة من المشاورات الإقليمية ودون الإقليمية. وتدعم اللجنة الفريق الرفيع المستوى المعني بالهجرة، المؤسس وفقاً للقرار ٩٤٠ (د-٤٩) بشأن الهجرة الدولية في أفريقيا، وتقوده رئيسة ليبيريا السابقة، إلين جونسون سيرليف، بحيث تساعد على تغيير الخطاب الذي يميل إلى تشويه الصورة الحقيقية للهجرة الأفريقية، حيث يقدم الفريق أدلة كثيرة على أن معظم الأفريقيين يهاجرون داخل القارة ويسهمون إسهاماً كبيراً في بلدان المقصد. ودعماً لجهود هذا الفريق الرفيع المستوى، أعدت اللجنة، بشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، أداة قائمة على الأدلة، عنوانها "الهجرة الأفريقية: مواجهة الحقائق، وانتهاز الفرص، والتخفيف من حدة التحديات". وسيواصل العمل بتلك الأداة في أنشطة الدعوة وإذكاء الوعي من جانب الدول الأعضاء والحكومات والمواطنين والشركاء الإنمائيين الدوليين.

٥- الإحصاءات دعماً لوضع سياسات قائمة على الأدلة وتنفيذ الاستراتيجيات

ساعة الفقر الأفريقية: أداة لاتخاذ القرارات على أساس الأدلة

٥٦ - من الأحداث البارزة التي ميزت نهاية عام ٢٠١٨ إطلاق ساعة الفقر الأفريقية، التي طورت بشراكة مع مختبر البيانات العالمية (World Data Lab). وترصد الساعة التقدم المحرز نحو تحقيق الغاية ١ من الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة. وتقدم الساعة بيانات آنية عن توقعات الفقر على الصعيدين الإقليمي والوطني. كما تسهم في إذكاء الوعي بشأن ديناميات الفقر في بلد ما، ويمكن أن تكون أداة مفيدة في وضع السياسات واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. وعلى الرغم من أن تركيز البيانات الحالية على الفقر في الدخل، فإن من المعتمزم توسيع ذلك التركيز ليشمل أبعاداً أخرى للفقر، مثل نوع الجنس والسن والتعليم والتغذية. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن ساعة الفقر الأفريقية في الموقع التالي: www.uneca.org/africa-poverty-clock-2018.

تعزيز النظم الإحصائية

٥٧ - كان للجنة تأثير كبير على السياسة العامة في مجال الإحصاءات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أجرى ٢٧ بلداً أفريقيا تقييمات شاملة للتسجيل المدني

وإحصاءات الأحوال المدنية لديها. وقدمت اللجنة، ضمن إطار البرنامج الأفريقي للتعجيل بتحسين نُظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، مساعدة تقنية للبلدان الأعضاء بشأن إجراء تقييم شامل ووضع خطط عمل لتحسين نظمها للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. وإضافة إلى البلدان الأفريقية السبعة والعشرين^(٢) التي أجرت تقييماً لنظمها وصاغت خططاً لتحسين تلك النظم، فإن ثمانية بلدان^(٣) تقوم حالياً بإجراء عملية التقييم وقت كتابة هذا التقرير. وعلاوة على ذلك، قدمت اللجنة المساعدة التقنية لكل من بنن والسودان وسيشيل ومدغشقر لدعم إصلاح نظمها الإحصائية الوطنية وتحديثها. وأبلغت بنن عن تحديث القانون الإحصائي الوطني لديها وتحديد آلية التنسيق على الصعيد الوطني، بما في ذلك توسيع إشراك منتجي البيانات القطاعيين الرئيسيين.

اعتماد نظم الحسابات القومية

٥٨ - تواجه البلدان الأفريقية تحديات في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية المناسبة التوقيت والعالية الجودة، بسبب محدودية الموارد البشرية والمالية والتقنية، وكذا ضعف قدراتها المؤسسية وهيكلها الأساسية الإحصائية. ومن أجل التصدي لهذه التحديات، أطلقت اللجنة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، مشروعاً بشأن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. ويتمثل الهدف العام للمشروع في تحسين نوعية الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة وتوفيرها دعماً للحكومة الاقتصادية السليمة والتكامل الإقليمي والتنمية المستدامة في أفريقيا. وشكّل المشروع جزءاً من مشروع أكبر على نطاق القارة لإنشاء نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وضعه الفريق الأفريقي المعني بالحسابات القومية تحت رعاية اللجنة الإحصائية الأفريقية.

٥٩ - واستجابة لطلب من حكومة موريتانيا للحصول على مساعدة تقنية لدعم اعتماد نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، قدم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا - بشراكة مع حكومة المغرب والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - دعماً تقنياً وخدمات استشارية لحكومتها. وأعانت المساعدة على كفاءة المواءمة بين الحسابات القومية ومفاهيم الإحصاءات الاقتصادية في موريتانيا من جهة مع نظام الحسابات القومية من جهة ثانية وتعزيز منهجيات جمع البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأدواتها وممارساتها ومعاييرها وأساليب تحليلها.

(٢) أنغولا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغامبيا، وغانا، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، وليبيريا، وليسوتو، ومالي، ومصر، والمغرب، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

(٣) إثيوبيا، وأوغندا، وزمبابوي، والسنغال، وسيراليون، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا.

٦٠ - ونتيجة لذلك، قررت الحكومة الموريتانية العمل بنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتستعين الحكومة حالياً بمنهجية هذا النظام للحصول على تقدير دقيق لحجم مساهمة قطاعات مختلفة في الناتج المحلي الإجمالي مثل مصائد الأسماك، والمواشي، والإدارة العامة، والإدارة المالية، والقطاعات غير الرسمية.

بناء رأس المال البشري من أجل تحسين الإحصاءات الزراعية

٦١ - في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨، نفذ البرنامج الإحصائي للجنة عنصر التدريب الخاص بالاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، وهو برنامج لإصلاح حالة الإحصاءات الزراعية في القارة. ذلك أن البيانات والإحصاءات الزراعية تجمع وتستخدم بصورة رديئة في العديد من البلدان الأفريقية. وأبلغت العديد من المؤسسات الأفريقية المسؤولة عن إنتاج الإحصاءات الزراعية ونشرها أن نقص الموظفين كان له أثر ضار على عملياتها. كما تعوزها استراتيجية لتنمية الموارد البشرية لتسترد بها في إدارة مواردها البشرية وتنميتها والاستفادة منها، وهو ما أثر سلباً على نوعية الإحصاءات الزراعية وتوافرها في تلك الدول الأعضاء.

٦٢ - واستجابة لذلك، وضعت اللجنة برنامجاً لمعالجة الافتقار إلى العدد الكاف من خبراء الإحصاءات الزراعية المدربين عن طريق تعزيز الطلب والعرض والقدرات في مجال أنشطة التدريب على الإحصاءات الزراعية ضمن ٤٠ بلداً أفريقياً. وجرى التشديد على تعزيز قدرة مراكز التدريب الإحصائي لإعداد برامج تدريبية جيدة النوعية في مجال الإحصاءات الزراعية وتنفيذ تلك البرامج والحفاظ على ديمومتها. كما استهدف البرنامج تحسين المناهج التدريبية فيما يتعلق بالدورات القصيرة الأجل ودورات التدريب أثناء الخدمة، وتحسين قدرة الهياكل الأساسية لمراكز التدريب الإحصائي الإقليمية بتزويدها بالتكنولوجيات الحديثة في مجال التدريب، وتقديم منح دراسية للتخصص في الإحصاءات الزراعية، وتدريب المدربين والمحاضرين على الأساليب والتكنولوجيات المطورة حديثاً.

٦٣ - وساهمت تلك التدخلات في زيادة عدد خبراء الإحصاءات الزراعية الماهرين والمدربين في المكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات الزراعة في بلد من البلدان الأربعين المستهدفة. وهكذا حضر أكثر من ٩٥٠ مشاركاً من وكالات الإحصاءات الزراعية دورات قصيرة وتلقى ٧٥ طالباً منحةً دراسية للتخصص في مجال الإحصاءات الزراعية.

٦٤ - وعُين خريجون من برنامج التخصص في مناصب لإدارة عمليات إنتاج الإحصاءات الزراعية والإشراف عليها. كما دُرِّب البرنامج ١٢٠ مديراً وخبيراً للموارد البشرية على آخر مستجدات تخطيط الموارد البشرية الإحصائية وإدارتها على نحو

استراتيجي. وأعدت أدلة ومبادئ توجيهية تقنية بشأن الأساليب المطورة حديثاً لدعم جمع البيانات الزراعية وتحليلها.

٦٥ - وهناك أربعة مراكز تدريب إحصائية إقليمية في أبيدجان، بكوت ديفوار؛ وداكار؛ وياوندي؛ ودار السلام، بجمهورية تنزانيا المتحدة، لديها القدرة على تقديم دورات بشأن الأساليب والتقنيات المطورة حديثاً في مجال الإحصاءات الزراعية. كما تستجيب مراكز تدريب إقليمية مثل، مركز التدريب الإحصائي لشرق أفريقيا في دار السلام، للطلبات الواردة من المكاتب الوطنية على تدريب جماعي للموظفين على عدد من المنهجيات التي أُطلقت حديثاً.

٦٦ - وتتجلى هذه النتيجة فيما تمخضت عنه الجولة الثانية للتحقيق القطري للنظم الإحصائية الزراعية في أفريقيا من نتائج تهدف إلى قياس قدرة البلدان الأفريقية على إعداد إحصاءات زراعية مناسبة التوقيت وموثوقة ومستدامة. وأكدت الجولة الثانية من التقييمات حدوث تحسن في مستوى الوكالات المسؤولة عن الإحصاءات الزراعية في البلدان المستهدفة كل على حدة مقارنة بالجولة الأولى من التقييمات.

٦٧ - وأُستخدمت بيانات مستمدة من التقييم لصياغة مؤشرات قدرات الإحصاءات الزراعية لكل بلد من أجل تقييم قدرته على إنتاج إحصاءات زراعية وريفية حسنة التوقيت ويمكن الوثوق بها. وقدم التقييم أدلة على مستوى التطور الحالي للنظم الوطنية للإحصاءات الزراعية والريفية كما أبرز استمرار التحسن في مجال الإبلاغ عن الإحصاءات الزراعية نتيجة لما طرأ على القدرات من تحسن بما في ذلك قدرات الخبراء في المنهجيات المطورة حديثاً.

ألف - الشراكات

١ - التعاون والتنسيق من أجل تطبيق إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٦٨ - تميز عام ٢٠١٨ بأنه العام الذي شُرع فيه في تطبيق إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وأحرزت كيانات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تقدماً في التطبيق المشترك للمجالات المواضيعية التسعة ذات الأولوية. ومن الأمثلة على التقدم المحرز نحو تحسين التعاون والتنسيق ما يلي: نظمت اللجنة، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأفريقي فعالية جانبية خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ بهدف إذكاء الوعي والاضطلاع بأنشطة الدعوة من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وركزت الفعالية على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

وخطة عام ٢٠٦٣، وتقاسم الخبرات، وآفاق ما بعد منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة والاستعراضات الوطنية الطوعية.

٦٩ - وأسفرت الفعالية عن توصيات لدعم الدول الأعضاء في تعزيز الآليات الوطنية لتنسيق الخطتين وتنفيذهما المتكامل.

٧٠ - وفي إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، واصلت كيانات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تقديم الدعم المنسق لبلدان منطقة الساحل. ومن الأمثلة على ذلك عقد المؤتمر الإقليمي الثاني بشأن الإفلات من العقاب والوصول إلى العدالة وحقوق الإنسان في غرب أفريقيا، الذي نظمته كيانات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأدى إلى إنشاء منتدى وزاري لرصد التقدم المحرز بشأن تنفيذ توصيات المؤتمر والإبلاغ عنها.

٢- الشراكات الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل اللجنة

٧١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونت اللجنة مع الشركاء بشأن طائفة واسعة من المسائل من أجل تنفيذ برنامج عملها. وكان من بين هؤلاء الشركاء معهد كينيا للبحوث العامة، والاتحاد الأفريقي للأبحاث الاقتصادية، وكلية لندن للعلوم الاقتصادية، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ومجموعة من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

٧٢ - وساهمت الشراكات التي أقامتها اللجنة مع شركائها الأكاديميين والتقنيين في النهوض بمهمتها كمجمع للتفكير وزيادة أهمية عمل اللجنة في مجال السياسة العامة. وستواصل اللجنة الاستفادة من الشراكات ذات القيمة المضافة التي تستند إلى مبدأ تعزيز التكامل والأثر الإنمائي. وسيتمكّن ذلك اللجنة من الاستجابة للاحتياجات المتغيرة لدولها الأعضاء على نحو أفضل في سياق الفرص الجديدة والناشئة.

باء - المساءلة والتعلم

١- سجل المخاطر وخطة المعالجة والاستجابة

٧٣ - بذلت اللجنة، في سياق تشجيعها لثقافة المساءلة والشفافية في جميع مناحي عملها، جهوداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير لزيادة تعزيز ممارساتها الإدارية والتنظيمية من خلال اعتماد أول سجل للمخاطر وخطة للمعالجة والاستجابة. وترتكز الخطة على إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في المؤسسة الصادر عن الأمانة العامة، حيث اعتمدت اللجنة في إعدادها على عملية دقيقة وتشاركية شملت جميع الموظفين على نطاق اللجنة.

٧٤ - والهدف الرئيسي للخطة هو تعزيز المساءلة وإدارة الأداء في عمليات الإصلاح الجارية داخل الأمم المتحدة والمساهمة في إنجاز ولايات اللجنة. وتهدف الخطة أيضاً إلى دعم اللجنة في فهم أثر استراتيجياتها المتعلقة بالاستجابة والتخفيف وكذلك تقييم مدى فعالية الضوابط الداخلية القائمة وتدابير التخفيف من المخاطر.

٧٥ - ويجري رصد سجلات المخاطر وخطط المعالجة والاستجابة وتحديثها على مستوى المؤسسة على أساس نصف سنوي، مع مراعاة الفرص الناشئة والدروس المستفادة والواقع على الأرض.

٢- عمليات التقييم والتدقيق

٧٦ - ضمن إطار اللجنة المتعلق بالمساءلة والتعلم وبغية تعزيز فائدة عمليات التقييم والتدقيق، ناقشت اللجنة نتائج هذه العمليات مع مديري البرامج حيث صدّقوا عليها من خلال رد إداري رسمي. وجرى أيضاً تقاسم النتائج والدروس المستفادة داخل اللجنة وخارجها. واستخدمت اللجنة الدروس في عمليات صنع القرارات الاستراتيجية وتصميم البرامج وتخطيطها وتنفيذها. واستُخدمت النتائج أيضاً في الجهود الجارية من أجل إجراء تحسينات تدريجية في مجالات منها أطر الإدارة والإبلاغ على أساس النتائج، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وطرائق الشراكات. وعلى العموم، أقرت الدول الأعضاء (بما في ذلك الممثلون الدائمون في أديس أبابا) واللجنة الخامسة والشركاء في التنمية بالتقدم الذي أحرزته اللجنة والجهود التي بذلتها من أجل التحول إلى مؤسسة للتعلم أكثر قابلية للمساءلة.

جيم - الدعم المقدم لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٧٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت اللجنة بتنسيق دعمها المقدم لإصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيدين الإقليمي والقطري تنسيقاً فعالاً. وشاركت اللجنة بنشاط في عمل المنظومة الإنمائية لتشمل أفرقتها المعنية بالنتائج، وعمل الفريق المعني بالمرحلة الانتقالية لإصلاح الأمم المتحدة، وفي التنسيق الأقليمي بين اللجان الإقليمية الخمس.

٧٨ - وعملت اللجنة عن كثب مع اللجان الاقتصادية الإقليمية الأخرى بتنسيق من مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك لإعداد ورقة موقف مشتركة في تموز/يوليه ٢٠١٨ تستخدم كأساس للتشاور مع الكيانات الإقليمية الأخرى للمنظومة الإنمائية. وأسهمت ورقة الموقف في تشكيل خطة إقليمية للاستفادة القصوى من الامكانيات إقليمياً خلال المرحلة الأولى من إصلاحات المنظومة الإنمائية على الصعيد الإقليمي. وتهدف الخطة التي يجري تنفيذها إلى كفاءة الاستفادة القصوى من امكانيات الوظائف

وتعزيز التعاون بين الكيانات الإقليمية للأمم المتحدة بغية تسخير أصول الأمم المتحدة للدعم الجماعي الفعال للأولويات القطرية.

٧٩ - وبالنظر إلى المشهد السياسي والمؤسسي الفريد في أفريقيا، أعدت اللجنة أيضاً ورقة بيضاء في آب/أغسطس ٢٠١٨ بشأن موقعها في هيكل الأمم المتحدة الإقليمي في أفريقيا. وأسهمت ورقة الموقف في المناقشة والتشاور مع الكيانات الأخرى للمنظومة الإنمائية العاملة على الصعيد الإقليمي، كما جرى في الاجتماع المشترك الذي عقدته اللجنة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ مع الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية العاملة في أفريقيا. وستستغل ورقة الموقف أكثر في سياق صياغة المرحلة الثانية من إصلاحات الأمم المتحدة التي تركز على إعادة تشكيل الأصول الإقليمية للأمم المتحدة وإعادة هيكلتها على المدى الطويل.

دال - لمحة عن النتائج المقررة لعام ٢٠١٩

٨٠ - يعرض الإطار الوارد أدناه لمحة عن بعض النتائج الرئيسية التي قررت اللجنة تحقيقها في عام ٢٠١٩.

الإطار

لمحة عن النتائج المقررة لعام ٢٠١٩

١- الريادة في توليد المعارف وتعزيز الخصائص المعرفية للموظفين

- التفعيل الكامل لعمل المكاتب دون الإقليمية الخمسة في مجالات تخصص مواضيعية محدّدة: إيجاد فرص العمل المستدامة (شمال أفريقيا)؛ والديناميات الديمغرافية من أجل التنمية (غرب أفريقيا)؛ والتنوع الاقتصادي (وسط أفريقيا)؛ وتعميق التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا في سياق تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (شرق أفريقيا)؛ والتصنيع الشامل للجميع (الجنوب الأفريقي).

- تنمية قدرات الموظفين: زيادة عدد البرامج المهمة المخصصة لتنمية قدرات الموظفين المصممة خصيصاً لمهمة اللجنة كـمجمع تفكير.

٢- سياسات الاقتصاد الكلي والنمو المستدامة

(أ) القدرة على تحمل الدين وتعبئة الموارد المحلية على نطاق واسع

- دعم خمسة بلدان في مجال تحليل القدرة على تحمل الدين (مع ربطها بأهداف التنمية المستدامة)
- استخدام ستة بلدان لمجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة للجنة عند تخطيط تنميتها الوطنية أو في عمليات رصدتها وتقييمها وكذلك الحال بالنسبة لنموذج الاقتصاد الكلي الذي وُضع وصُمم خصيصاً مع صندوق النقد الدولي
- دعم تسعة بلدان في إجراء استعراضات وطنية طوعية، بما في ذلك تحديد التكاليف المتصلة بأهداف التنمية المستدامة
- استخدام سبع دول أعضاء السياسات والاستراتيجيات والمبادرات التي توصي بها اللجنة فيما يخص ممارسات الحوكمة الاقتصادية المحسنة، وإدارة القطاع العام، وتقديم الخدمات
- استخدام سبع دول أعضاء السياسات والاستراتيجيات التي توصي بها اللجنة فيما يخص تعبئة الموارد العامة المحلية والدولية
- إدراج ٢٠ دولة عضواً للتصنيع وأطر التخطيط ضمن سياساتها الإنمائية الوطنية

(ب) التجارة والتكامل الإقليمي

- تنفيذ ١٠ دول أعضاء لسياسات تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية ورصد تلك السياسات وجلب الاستثمار المباشر الأجنبي والاستثمار العابر للحدود الأفريقية
- إعداد منهجية لمؤشر منطقة التجارة الحرة وتجريبها في بلدان
- تحسين بيئة الأعمال التجارية للقطاع الخاص، ولاسيما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
- زيادة بنسبة ٢٥ في المائة في عدد البلدان التي يمكن فيها للنساء الحصول على الأراضي
- تحسن وضع خمسة بلدان بتسجيلها لـ ١٠ نقاط إضافية في مؤشر الأداء اللوجستي

○ إحرار ٥ بلدان لزيادة قدرها ٥٠ في المائة في نسبة مصادرها من الطاقة المتجددة على الأقل

- بناء توافق آراء بين الدول الأعضاء حول استراتيجية قارية للسياسة المالية والتجارية والقطاع الخاص في العصر الرقمي

(ج) الفقر والشؤون الجنسانية والسياسة الاجتماعية

- إطلاق البلدان لساعة للفقر واعتمادها في الرصد والتحليل
- وضع مفهوم بشأن الضمانات المالية المرتبطة باستثمارات القطاع الخاص في مجال الصحة
- استحداث خمسة بلدان لبرامج وطنية قائمة على الثغرات المحددة في الخصائص الجنسانية المنصوص عليها في الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية
- وضع ستة بلدان لخطط عمل وطنية للتنوع الاقتصادي وإيجاد فرص عمل في المناطق الحضرية

(د) الإحصاءات

- تحديد ستة بلدان لمستوى أساسي جديد لنواتجها المحلية الإجمالية
- توفير البيانات الأساسية لما لا يقل عن نصف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢ و ٣ و ٦ لجميع البلدان الأفريقية
- إنشاء مراكز امتياز معنية بتحديد الهوية الرقمية في خمسة بلدان

٣- نماذج وأدوات مبتكرة للتمويل

- تصدر المصارف أو الوكالات الإنمائية سندات خضراء لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة في أفريقيا وفقاً للهدف ٧ المتعلق بالطاقة النظيفة بأسعار معقولة
- زيادة عدد صناديق المعاشات التقاعدية الأفريقية ومؤسسات التقاعد والادخار، وشركات التأمين، ومديري الصناديق الذين يستثمرون في مشاريع الهياكل الأساسية (الطاقة والنقل والسكن)
- تفعيل صندوق القيادات النسائية الأفريقية لتعبئة رأسمال عالمي من أجل بناء إطار للنساء الأفريقيات مديرات الصناديق اللائي سيستثمرن بدورهن في تنمية المشاريع التجارية والأعمال الصغرى التي تقودها الأفريقيات

٤ - حلول للتحديات الإقليمية والعبارة للحدود

- تصديق ٢٢ دولة أفريقية على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
- وضع ثمانية بلدان استراتيجيات وطنية لتنفيذ هذا الاتفاق
- اعتماد إطار قاري بشأن تحديد الهوية الرقمية والاقتصاد الرقمي
- إنتاج خمسة بلدان لبيانات وإحصاءات عن الهجرة باستخدام منهجيات ونظم حديثة
- اعتماد دراسة "منطقة الساحل في عام ٢٠٤٣: تحليل استراتيجي لمنطقة الساحل" من جانب الدول الأعضاء في وسط وغرب أفريقيا بوصفها إطاراً مفاهيمياً وتحليلياً مشتركاً لمواجهة التحديات الإقليمية والعبارة للحدود

٥ - المنافع العامة العالمية والدعوة على الصعيد العالمي من أجل أفريقيا

- منهجية متفق عليها لقياس حجم التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا ورصدها
- قيام الفريق الرفيع المستوى المعني بالهجرة بأنشطة الدعوة والتوعية

ثالثاً - خاتمة

٨١ - في الختام، تواصل اللجنة استغلال وظائفها الأساسية الثلاث عن طريق ما يلي:

- (أ) توفير المنتديات دون الإقليمية والإقليمية من أجل تعزيز التعاون الإقليمي وبناء توافق الآراء في تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية؛
- (ب) عرض منتجات معرفية فكرية رائدة وتوصيات سياساتية تؤثر في قرارات السياسة العامة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛
- (ج) تقديم خدمات في مجال تنمية القدرات والخدمات التقنية والاستشارية للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بهدف تعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.